

تحرك عاجل

مخاوف بشأن مُضْرِبِ عن الطعام يُحتَجِّزُ بمعزل عن العالم الخارجي

يُحتَجِّزُ سجين الرأي والناشط المصري البريطاني البارز علاء عبد الفتاح بمعزل عن العالم الخارجي، مع رفض السلطات السماح لأسرته أو محاميه برؤيته أو الاتصال به. وأعلن عبد الفتاح، في رسالته الأخيرة إلى أسرته في 31 أكتوبر/تشرين الأول 2022، تصعيد إضرابه المُطوَّل عن الطعام بالتوقُّف عن استهلاك أي سُعرات حرارية في 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2022، وبالتوقُّف عن تناول المياه في 6 نوفمبر/تشرين الثاني. وفي 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2022، أخبر أحد ضباط الأمن والدة عبد الفتاح، بخضوعه لـ "تدخل طبي"، ولم يذكر أي تفاصيل أخرى حول مكان وجوده أو حالته الصحية، وذلك بعد أيامٍ من انتظارها أمام بوابة سجن وادي النطرون في ألم وعذاب لاستلام أي رسالة منه. وطلب الضابط منها ألا تأتي إلى السجن مُجددًا. ومنع مسؤولو الأمن محامي علاء عبد الفتاح، في 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2022، من مقابلته، على الرغم من حصول المحامي على تصريحٍ بالزيارة من النيابة العامة.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابةً مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

الرئيس عبد الفتاح السيسي

مكتب رئيس الجمهورية بقصر الاتحادية

القاهرة، جمهورية مصر العربية

البريد الإلكتروني: p.spokesman@op.gov.eg

تويتر: [@AlsisiOfficial](https://twitter.com/AlsisiOfficial)

فخامة الرئيس

تحية طيبة وبعد ...

نكتب إلى فخامتكم للإعراب عن بواعث قلقنا الشديد بشأن مصير الناشط المصري البريطاني علاء عبد الفتاح المُحتَجَز تعسفيًا، ولنحتكم على أن تُفرجوا عنه على الفور؛ فمنذ أكثر من 200 يوم، يستهلك علاء عبد الفتاح 100 سُعرة حرارية يوميًا فقط؛ للاحتجاج على سجنه جورًا وحرمانه من تلقي أي زيارات قنصلية. وأعلن في رسالة إلى أسرته في 31 أكتوبر/تشرين الأول، تصعيد إضرابه عن الطعام، بالتوقف عن استهلاك أي سُعرات حرارية في 1 نوفمبر/تشرين الثاني، والتوقف عن تناول المياه في 6 نوفمبر/تشرين الثاني. وترفض السلطات السماح لأسرة ومحامي عبد الفتاح برؤيته أو الاتصال به، أو الكشف عن أي معلومات تفصيلية حول حالته الصحية أو مصيره أو مكان وجوده. ومنذ 31 أكتوبر/تشرين الأول، منعت السلطات عنه أيضًا أي اتصال مع أسرته. وترددت والدته علاء عبد الفتاح، ليلي سويف، يوميًا على سجن وادي النطرون، بين 7 و9 نوفمبر/تشرين الثاني، لتسليم الرسائل إلى نجلها ولاستلام أي رسالة منه، لكنها كانت تُغادر دون أن تُزود بأي مستجدات. وفي 10 نوفمبر/تشرين الثاني، أبلغها ضابط أمن بأن نجلها خضع لـ "تدخل طبي"، بعلم السلطات القضائية، لكنه لم يذكر أي تفاصيل أخرى، وطلب منها ألا تأتي إلى السجن مُجددًا. ومنع ضباط الأمن محامي علاء عبد الفتاح من مقابلته، غير مكترئين بتصريح الزيارة الذي أصدرته النيابة العامة مساء 9 نوفمبر/تشرين الثاني. وبالنظر إلى أنماط الحرمان من الرعاية الصحية الكافية داخل السجون، والتي وُثِّقت توثيقًا وافيًا، يُساورنا القلق إزاء أن القرارات الطبية بشأن الرعاية الصحية المُقدَّمة إلى عبد الفتاح لم يتخذها اختصاصيون طبيون مستقلون، بما يتماشى مع آداب مهنة الطب، ودون أي إكراه أو تدخل من السلطات.

وكانت المرة الأخيرة التي أُعتقل فيها علاء عبد الفتاح في سبتمبر/أيلول 2019، وتعرَّض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة بعد اعتقاله، وأدانته إحدى محاكم الطوارئ في ديسمبر/كانون الأول 2021، بتهم زائفة نابذة حصرًا من ممارسته السلمية لحقوقه الإنسانية. وعلاء عبد الفتاح سجين رأي، وما كان ينبغي أبدًا احتجازه؛ وتحمل السلطات المصرية المسؤولية عن حياته في نهاية المطاف.

ونحث فخامتكم على أن تُفرجوا عن علاء عبد الفتاح ومحمد الباقر فورًا ودون أي شرطٍ أو قيد؛ إذ يُحتجزان حصرًا بسبب ممارستهما السلمية لحقوقهما الإنسانية. وإلى أن يتم ذلك، يجب على السلطات المصرية أن تُفصح فورًا عن المعلومات حول الحالة الصحية لعلاء عبد الفتاح ومكان وجوده، وأن تسمح لأسرته ومحاميه ومسؤولي القنصلية البريطانية بزيارته على الفور، وأن تُتيح المجال لإجراء الاتصالات الهاتفية معه بانتظام. ويجب على السلطات أن تحميه من التعذيب وغيره من ضروب

التحرك العاجل الحادي عشر: UA 132/19 رقم الوثيقة: MDE 12/6195/2022 بتاريخ: 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2022

المعاملة السيئة، وأن تُوفّر له إمكانية الحصول على الرعاية الصحية الكافية على جناح السرعة، ولدى أي منشأة طبية تختارها أسرته، حيث يتسنى علاجه على أيدي اختصاصيين طبيين مؤهلين، بما يتماشى مع آداب مهنة الطب التي تتضمن مبادئ السرية والاستقلالية والموافقة المستبصرة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

معلومات إضافية

تعرّض علاء عبد الفتاح، الناشط السياسي المعروف، وأحد منتقدي الحكومة، للاعتقال مرارًا وتكرارًا خلال الأعوام العشرة الأخيرة، لأسباب تضمنت دوره في انتفاضة 2011. أما محمد الباقر، فهو محام حقوقي ومدير مركز عدالة للحقوق والحريات الذي أسسه في 2014. وظلًّا مُحتَجَزَيْن منذ 29 سبتمبر/أيلول 2019، على ذمة التحقيقات بتهم "الانضمام لجماعة إرهابية"، و"تمويل جماعة إرهابية"، ونشر أخبار كاذبة من شأنها التأثير على الأمن القومي للبلاد، و"إساءة استخدام حساب على مواقع التواصل الاجتماعي بغرض ارتكاب جريمة نشر الأخبار الكاذبة"؛ وذلك في إطار القضية رقم 1356 لسنة 2019 المُقدّمة من نيابة أمن الدولة العليا، إحدى فروع النيابة العامة التي تختص بالتحقيق في تهديدات الأمن الوطني. وفتحت نيابة أمن الدولة العليا تحقيقات أخرى ضدهما حول تهم مماثلة، في قضية جديدة برقم 1228 لسنة 2021، في إطار استراتيجية تنتهجها السلطات على نحو متزايد، ويُشار إليها بـ "إعادة التدوير"، للتحايل على الحد الأقصى لمدة الحبس الاحتياطي التي يجيزها القانون المصري، وتبلغ عامين، وتمديد فترة احتجاز النشطاء إلى أجل غير مُسمى. وبدأت محاكمة علاء عبد الفتاح ومحمد الباقر في القضية رقم 1228 لسنة 2021 في 28 أكتوبر/تشرين الأول 2021، إلى جانب متهم آخر، وهو المُدَوّن والناشط محمد إبراهيم رضوان "أكسجين"، الذي أُدين أيضًا بـ "نشر أخبار كاذبة" على خلفية تعليقاته عبر منصات التواصل الاجتماعي، وحُكِمَ عليه بالسجن لمدة أربعة أعوام. وتُعد إجراءات المحاكمة أمام محاكم الطوارئ جائزة بطبيعتها؛ إذ أن أحكامها النهائية غير قابلة للاستئناف أمام المحاكم الأعلى درجة. وحُرم المتهمون أيضًا من حقهم في الحصول على دفاع كافٍ؛ إذ مُنِع محاموهم من التواصل معهم بخصوصية ومن الحصول على نسخ من ملفات الدعاوى ولوائح الاتهام ومنطوق الأحكام. وصدّق الرئيس عبد الفتاح السيسي، في 3 يناير/كانون الثاني 2022، على الأحكام ضد المتهمين الثلاثة. وأظهرت وثيقة إطلعت عليها منظمة العفو الدولية أن تنفيذ فترات العقوبة بدأ من تاريخ التصديق على الأحكام، لا تاريخ اعتقالهم.

وكان عبد الفتاح والباقر مُحتَجَزَيْن حتى مايو/أيار 2022 في ظل أوضاع لاإنسانية بسجن طرة 2 شديد الحراسة في القاهرة. واحتجزتهما سلطات السجن في زنازين صغيرة تقنقر إلى التهوية، وحرمتها من الأسيرة والفُرْش. وخلافًا للسجناء الآخرين، مُنعا من التريُّس في ساحة السجن، ولم يُسَمَح لهما باستخدام مكتبة السجن أو الحصول على أي كتب أو صحف من خارج السجن على نفقتهما الشخصية. ومنعتهما

سلطات السجن أيضًا من الحصول على الملابس الكافية وأجهزة الراديو وساعات اليد، ولا تُوفر لهما المياه الساخنة، كما لا تسمح لهما بحياسة أي مُتعلقات شخصية، بما في ذلك الصور العائلية. وفي 12 مايو/أيار 2022، أخبر علاء عبد الفتاح والدته بأن نائب مأمور سجن طرة 2 شديد الحراسة ضربه، بينما كانت يدها مُكبَّلتين. وفي 18 مايو/أيار 2022، نُقل إلى سجن وادي النطرون، بعد ضغوط كبيرة من عامة الجمهور. وفي 2 أكتوبر/تشرين الأول 2022، نُقل محمد الباقر إلى سجن بدر 1، بينما سُمح لزوجته برؤيته للمرة الأولى منذ عامين دون حاجز بينهما، وتسنى له التعرُّض لأشعة الشمس للمرة الأولى منذ ثلاثة أعوام. وتنتهك سلطات السجن، بمنعها من تلقي أي اتصالات هاتفية في السجن، المادة 38 من قانون تنظيم السجون رقم 396 لسنة 1956، والتزامات مصر بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. وإضافة إلى ذلك، دأبت منظمة العفو الدولية على توثيق حرمان السلطات المصرية للسجناء من الرعاية الصحية الكافية، وقد أثارت بواعث قلقها بشأن استقلالية الطواقم الطبية داخل السجون المصرية (الذين يتبعون إداريًا لوزارة الداخلية)، وشمل ذلك بواعث القلق حيال تدخُّلات مأموري السجون وأفراد قوات الأمن في التقييمات الطبية للسجناء والقرارات المُتخذة بشأن رعايتهم الصحية، التي تتضمن تأخير أو رفض نقل السجناء ذوي الحالات الصحية الحرجة إلى منشآت طبية خارجية لعلاجهم. ومن هذا المنطلق، توجد أسس قوية للاعتقاد بأن القرارات بشأن الرعاية الصحية المُقدَّمة إلى علاء عبد الفتاح لن يتخذها اختصاصيون طبيون مستقلون، على نحو يتماشى مع آداب مهنة الطب، ودون أي إكراه أو تدخُّل من السلطات.

ومنذ أن أعاد الرئيس تفعيل لجنة العفو الرئاسي في أبريل/نيسان 2022، أفرجت السلطات المصرية عن سجناء رأي بارزين ومئات الآخرين المسجونين لأسباب سياسية. ومع هذا، لا يزال الآلاف مُحْتَجَزِينَ تعسفياً لمجرد ممارسة حقوقهم الإنسانية سلمياً، أو في أعقاب محاكمات فادحة الجور، أو دون الاستناد إلى أي أسس قانونية. ومنذ 25 أكتوبر/تشرين الأول، أُعتقل عشرات الأشخاص، واستجوبهم وكلاء النيابة وأمرؤا بحبسهم الاحتياطي على ذمة تحقيقات تتعلق بدعواتهم إلى إقامة تظاهرات سلمية في أثناء انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغيُّر المناخ العالمي ("كوب 27")، الذي ينعقد حاليًا في شرم الشيخ بين 6 و18 نوفمبر/تشرين الثاني 2022. ومنذ أن بدأت فعاليات مؤتمر "كوب 27"، أخذت أصوات عديدة تتعالى بمناشدة السلطات المصرية للإفراج عن علاء عبد الفتاح؛ فعلى سبيل المثال، دعا مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، فولكر تورك، في 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2022، إلى الإفراج عن

التحرك العاجل الحادي عشر: UA 132/19 رقم الوثيقة: MDE 12/6195/2022 بتاريخ: 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2022

عبد الفتاح فوراً، مُعرباً عن بالغ أسفه لاستمرار احتجازه، وحث السلطات على تقديم الرعاية الصحية اللازمة إليه.

لغة المخاطبة المفضلة: اللغة العربية أو الإنكليزية

يمكنكم كذلك استخدام لغتكم الأم

ويُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 5 يناير/كانون الثاني 2023

الاسم وصيغ الإشارة المفضلة: علاء عبد الفتاح (صيغ المذكر)، ومحمد الباقر (صيغ المذكر)

رابط التحرك العاجل السابق:

<https://www.amnesty.org/en/documents/mde12/6184/2022/ar/>